لجنة حقوق الإنسان: انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان في مصر
المعارضة والصحفيون وأصحاب المدونات والطائفة البهائية يعانون من ضغوط شديدة

تحققت لجنة حقوق الإنسان في البرلمان الألماني (البوندستاغ) خلال رحلة إلى مصر لمدة أربعة أيام من وقوع انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، تمارسها الحكومة المصرية وقوات الأمن التابعة لها.

"قال لنا الأشخاص الذين تحدثنا معهم إن القمع قد ازداد بوضوح قبل الانتخابات، وتقلصت هوامش الحركة السياسية المتاحة لمن ينتهجون نهجًا ينتقد النظام. وقد شارك في الرحلة كل من زيبيلا بفايفر وأوته جانولد وإيجون يوتنر (والثلاثة من الحزب المسيحي الديمقراطي/المسيحي الاجتماعي)، وأنجيليكا جراف وفولفجانج جونكل (من الحزب الديمقراطي الاشتراكي)، وسركان تورين (من الحزب الليبرالي)، وأنيتا جروت (من حزب اليسار).

ولا تقتصر اعتقالات الشرطة المصرية التعسفية والتعذيب على المعارضين فقط. ولا تمنع الحكومة الاعتقال التعسفي والتعذيب ضد المواطنين العاديين، وإنما توظف هذه الاعتداءات من جانب الشرطة عمدًا بصفتها وسيلة للتخويف. وهناك ضغط شديد على أصحاب المدونات والصحفيين ممن ينتقدون الحكومة، حيث يقعون ضحية لحملات الاعتقال التعسفية من جانب الشرطة والمخابرات، ويوجد بعضهم في الحبس منذ سنوات طويلة حيث يعانون من ظروف صعبة داخل السجون.

كما تشهد مصر انتقاصًا صارخاً في كفالة حرية العقيدة. فطائفة البهائيين الصغيرة تعاني من ملاحقات حادة. وتسببت حملة صحفية مكثفة في تهديد حياة أعضائها بالخطر. وعلى الرغم من أن البهائيين يحصلون حاليًا على بطاقات هوية، لكن ذلك يقتصر على الحالات التي تثبت الانتماء إلى الطائفة البهائية.

ويُمنع البهائيون من ممارسة شعائرهم الدينية جماعةً، كما لا يُعترف بزيجاتهم، ولا يحصل أطفال البهائيين على شهادات ميلاد. ولا يزال العديد من البهائيين لا يمتلكون أوراقًا شخصية، كما يُمنعون من المشاركة في الحياة الاقتصادية، ولا يحظون بالضمان الاجتماعي، وبالتالي لا يستطيعون إرسال أطفالهم إلى المدارس، ولا يجدون من يحميهم من التهديد بالقتل. كما أن الدولة لا تعترف باعتناق المسلمين الديانة المسيحية أو أية ديانة أخرى، بل قد تتسبب هذه الخطوة في تعرُض الشخص المعني لأخطار جسيمة.

لا يعاني المسيحيون الأقباط، في واقع الأمر، من الملاحقة، لكنهم يعانون من اضطهاد واضح في بعض المجالات. فلا يحصلون على تصاريح بناء الكنائس إلا بعد تسويف طويل. وكثيرًا ما يقاسون من الظلم في الحياة العملية، كما أن الوظائف الحكومية العليا تكون مُغلقة أمامهم في كثير من الأحيان.
أما المثلية الجنسية فمحاطة بمحظرات شديدة. ويجري، على وجه الخصوص، استدراج المثليون من الطبقات الفقيرة إلى كمائن تنصبها الشرطة، ويُحكم عليهم بالحبس ما بين ثلاثة إلى ستة أشهر. ولا يجدون من يحميهم من عمليات الابتزاز والهجوم التي يقعون ضحية لها.

لقد التقت اللجنة بعدد كبير من ممثلي المنظمات غير الحكومية والطوائف الدينية. كما زارت المجلس القومي لحقوق الإنسان. لكن وزارة الأوقاف ألغت موعدها مع اللجنة، ولم يكن في الإمكان الالتقاء بجهات حكومية أخرى.